

أثنا على مذكرة التفاهم بين «مدن» وبنك التسليف

صناعيون يؤكدون الحاجة إلى مزيد من المواقع الصناعية الجديدة



ناصر الماجري



عبد الرحمن الماجد



سلمان الجشي



علي المصيرات

انارة غرفة الشرقية وعضو اللجنة الصناعية ناصر سعيد الماجري الذي يرى خطوة هيئة المدن الصناعية ممتازة ولكننا نحتاج الى دعم من جهات مختلفة من بينها الامانات وصندوق التنمية الصناعية مشيراً الى ان الفترة الحالية تتطلب الكثافة والتكامل والتنسيق بين مختلف الجهات ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص للإفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة - وبالطبع فإن خلق فرص جديدة لإنشاء وتنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة من افضل الفرص التي من المفروض تشجيعها خاصة اذا كانت هذه الفرص وكما جاء في مذكرة التفاهم تتضمن ايجاد 600 مصنع جديد وتوفير أكثر من 60.000 فرصة عمل خلال العشر سنوات القادمة.

مشيراً الى ان المدن الصناعية الحالية وخاصة في المنطقة الشرقية التي ضاقت بما يوجد فيها من مصانع ومعامل ونحتاج الى مدن ومجمعات صناعية جديدة.

مناطق تنمية جديدة
اما عبدالرحمن الماجد، مستثمر صناعي، فيؤكد ان الاتفاق على ايجاد البنية التحتية للمزيد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة امر مطلوب ويقع ضمن اهداف هيئة المدن

والمحافظات تخصص لهيئة المدن الصناعية بهدف استثماريين صناعيين بهدف تنمية مناطق صناعية جديدة تكون داعمة للصناعة الوطنية وتحقق توازناً في المواقع الصناعية.

مجمعات صناعية جديدة

ويؤكد عضو مجلس ادارة غرفة الشرقية زامل الزامل أن مذكرة التفاهم التي وقعتها هيئة المدن الصناعية مع بنك التسليف والادخار خطوة مهمة في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ولكن يجب ان تعقب هذه الخطوة خطوات عملية لتطبيق الاتفاق على أرض الواقع حتى لا يكون حبراً على ورق لفترة طويلة ، فالوقت الراهن لا يحتل تأجيل أي مشروع من هذا النوع فحسب بحاجة ماسة لإيجاد مواقع صناعية جديدة وفي مناطق تحتاج الى تنمية وتطوير ايجاد بنية تحتية وهذا ينسحب على كافة مناطق المملكة لأن بناء مثل هذه المواقع الصناعية والتجمعات يخلق فرص عمل جديدة لمختلف الصناعات ويعطي دفعة جديدة لمختلف القطاعات الأخرى للعمل.

فرص صناعية

ويتفق مع هذا الرأي أيضا عضو مجلس

يتم تحديد اراضي جديدة للاستثمار الصناعي في المنطقة الشرقية لتكون على هيئة مدن صناعية جديدة خاصة في المناطق الاقل نمو من المنطقة كالثي تقع شمالاً بالقرب من العويرية ورحبا او المناطق الجنوبية والشمالية والشرقية من محافظة الاحساء وذلك بالتنسيق مع امانة المنطقة الشرقية.

امانة الفرقة والمسؤولية المطلوبة

من جانبه اثنى عضو مجلس ادارة غرفة الشرقية ورئيس اللجنة الصناعية سليمان بن محمد الجشي على الخطوة التي اتخذتها هيئة المدن الصناعية خاصة وانها تتعلق بالمناطق الاقل نمواً كما جاء في مذكرة التفاهم التي تم توقيعها - لكنه اشار الى ان ما يقص البنك السعودي للتسليف والادخار هو عدم وجود الجهاز التنفيذي الكفء وذي الخبرة - ودعا الهيئة في هذا السياق الى اسفراك صندوق التنمية الصناعية في هذه الاتفاقية للاستفادة من خبرته الكبيرة والواسعة والمتراكمة في هذا المجال - كما انه لاغنى عن ايجاد جهاز تنفيذي خاص بالهيئة لتكون بذلك مستقلة وتؤدي دورها بشكل أكثر فعالية واضعا ذلك بالحلم الذي يحتاج الى ترجمة على أرض الواقع.

ويقول الجشي : في المنطقة الشرقية يأمل الصناعيون من امانة المنطقة الشرقية ان تعمل على تحديد اراض في مختلف الجهات

على شباب - الدمام

أثنى رجال أعمال ومستثمرون صناعيون بالمطقة الشرقية على توقيع هيئة المدن الصناعية «مدن» ومناطق التقنية مذكرة تفاهم مع بنك التسليف والادخار تتعلق بتحويل تجمعات صناعية جديدة في مناطق المملكة المختلفة وخاصة المناطق الأقل نمواً وتطوراً وإيجاد بنى تحتية للصناعة في مناطق جديدة تستوعب مصانع جديدة وتوفر فرص عمل لإبناء الوطن ، مشيرين الى أن هذه الخطوة تعتبر خطوة متقدمة في دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في ظل ظروف الأزمة المالية العالمية الحالية والتي تلقي بظلالها على مختلف قطاعات الاقتصاد ، ودعوا الى ضرورة الاستفادة من خبرات صندوق التنمية الصناعية الواسعة في هذا الاطار.

وقال عبدالعزيز عبدالصادي القحطاني «مستثمر صناعي» إننا نلاحظ في الفترة الأخيرة خطوات جيدة تقوم بها هيئة المدن الصناعية تستهدف بشكل خاص المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تحتاج ، في الحقيقة، الى رعاية خاصة ودعم أكبر من أي وقت مضى لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على هذا القطاع الأهم والداعم لصناعتنا الوطنية - ويرى القحطاني أن استهداف المناطق الأقل نمواً في المملكة أمر مطلوب هو الآخر من أجل دعم البنى التحتية الصناعية لهذه المناطق وتوطين الصناعات فيها حتى لا تهرب الى مناطق أخرى يدعو عدم توفر الامكانيات والتسهيلات المناسبة. ودعا القحطاني الى ايجاد آلية تنفيذية مناسبة للإسراع في تنفيذ هذه الذكرة لا هيتها ، مؤكداً ان

الصناعية خاصة بعد ان رأينا لها تحركا ملحوظا في الفترة الاخيرة بعد الدعم السخي من خادم الحرمين الشريفين، ويرى الماجد أيضا ان الهيئة تحتاج الى اراض في مناطق مختلفة بالملكة يتم تحديدها من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية وبالتنسيق مع الامانات ويجب ان تطلق يد الهيئة في هذا الإطار لايجاد تعاونات مع مختلف الجهات العامة والخاصة لإنشاء مناطق وتجمعات صناعية جديدة ويكون للقطاع الخاص دور فاعل في ايجادها باعتباره هو المستفيد منها وفي المحصلة فان الاقتصاد الوطني سيكون هو المستفيد الأكبر.

التسهيلات المطلوبة

وينوه عضو اللجنة الصناعية علي الصغيرات الى أهمية الذكرة التي وقمتها هيئة المدن الصناعية مع البنك السعودي للتسليف والإدخار ويشدد على أن ذلك يعطي تضافرا للصناعيين ولأصحاب أفكار المشاريع والذين يأملون تحقيقها على أرض الواقع بعد ان انتهت الدراسات جدواها - مشفرا الى أن هؤلاء يحتاجون الى الدعم والتسهيلات الكبيرة ، بالنظر الى أن مبالغهم الاستثمارية محدودة.

ويضيف الصغيرات: ان خطوة ايجاد تجمعات صناعية جديدة يجب ان تواكبها عملية توسعة المدن الحالية خاصة في المدن التي توجد امكانات لتوسعتها مثل المدينة الصناعية الثانية في الدمام حيث يوجد 320 مصنعا تحتاج الى اراض وهي في الانتظار كما ان تسوية الاراضي وسفلتها يجب ان تكون من ضمن المهام الاساسية لهيئة المدن الصناعية.